وسائل الإعلام كحدمة عمومية: قراءة في تطور معاني الخدمة العمومية ضمن الأنظمة الصحفية

Mass media as a public service:

A reading in the evolution of public service meanings in the media systems

كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإسلامية /	علوم الإعلام والاتصال:	د. عطاله غوثي أستاذ محاضر –ب-
جامعة وهران -1- أحمد بن بلة/ الجزائر	اللغة والاتصال والتحليل	Dr. ATTALA Ghouthi
	النقدي لوسائل الإعلام	Senior lecturer class B
		(Maître de conférences B)
		ghaoutiattala@gmail.com
DOI: 10 46215/1714 010 001 012		

DOI: 10.46315/1714-010-001-012

الإرسال: 2019/02/16 القبول: 2020/05/20 النشر: 2021/01/16

ملخص:

يتطرق المقال إلى موضوع وسائل الإعلام والخدمة العمومية من خلال قراءة في المعاني المرتبطة بهما ضمن نظريات الصحافة، خاصة سيرورة التطور من الفلسفة السلطوية إلى المسؤولية الاجتماعية ونتطرق هنا إلى العلاقة بين السلطة، وسائل الإعلام والمجتمع وتطور المعاني الخاصة التي ترتبط بمفاهيم الخدمة العمومية، الصالح العام، الاتصال العمومي حربة التعبير وغيرها.

كلمات مفتاحية: النظم الإعلام، الخدمة العمومية، الاتصال العمومي، وسائل الإعلام، النظريات المعيارية Abstract:

Our article approaches the media and public service by a reading of the meanings related to them in journalism theories; especially the process of evolution from the authoritarian philosophy to the social responsibility. We tackle the relationship between the authority, the media, and the society and the evolution of the specific meanings related to the concepts of public service, general interest, free expression ...etc.

Keywords: media systems, public service, public communication, the mass media, normative theories.

مقدمة:

إن التصور الذي ينطلق منه هذا المقال يتعلق بمقاربة معاني الخدمة العمومية من خلال العودة إلى التطور الاجتماعي الذي عرفه المجتمع الأوربي والذي أنتج ما أصبح يعرف في مجال البحث الإعلامي بالنظريات الأربع للصحافة، ذلك أن هذه الفلسفات التي تتحدث عن علاقة وسائل الإعلام بالمجتمع والسلطة الحاكمة تقدم كل منها وحسب قراءتنا للموضوع معنى خاصا لمفهوم الخدمة العمومية يمكن استنباطه انطلاقا من المعاني التي تضفيها كل فلسفة على "الصالح

العام" والمعايير التي تعتبر كل من نظريات الإعلام تلك أنها تدخل ضمن التعبير عن هذا المفهوم، وطبعا فإن هذه الفلسفات قد ارتبطت بتغيرات اجتماعية واقتصادية (ملكية وسائل الإعلام) وفلسفية (المعاني الخاصة بالحرية والحق) وهو ما أثر في بناء المعاني الخاصة بوسائل الإعلام ووظيفتها ضمن التصورات التي كانت سائدة في كل مرحلة ابتداء من السلطوية في القرن الخامس عشر إلى غاية المسؤولية الاجتماعية بعد الحرب العالمية الثانية. ومن خلال المقال سنركز أساسا على تطور هذه المعاني ضمن ثلاث أطر: السلطوية، اللبرالية، والمسؤولية الاجتماعية.

من جانب آخر فإن وسائل الإعلام تتمثل في حد ذاتها كخدمة عمومية كونها المسؤولة عن تحويل الخاص إلى عام ومشترك وهي في ذلك مشدودة إلى بعض المعايير والقيم التي تتحرك ضمن الإطار النظري والفلسفي والإداري المشكل للنظام الإعلامي السائد والذي يشكله في الوقت نفسه من هنا فإن السؤال الذي نطرحه هو: فيم يتمثل معنى الخدمة العمومية في وسائل الإعلام ضمن الأبعاد الفلسفية والاتصالية لنظريات الصحافة؟

1- مفهوم الخدمة العمومية:

من خلال قاموس هاشيت الفرنسي نجد أن دلالة كلمة الخدمة sarvice بخدمة بموجب التزام أخلاقي" (Maurin, M, 1992, 1505) وأنها تعني أيضا "الوفاء بالواجبات التجاه صاحب العمل" (Maurin, M, 1992, 1505) أما الخدمة العمومية حسب المرجع السابق فهي تعني "جهاز اله وظيفة تتعلق بالصالح العام (البريد، النقل، إلخ)" ,Maurin, M, السابق فهي تعني "جهاز اله وظيفة تتعلق بالصالح العام (البريد، النقل، إلخ)" ,Maurin, M, المعنى (من الناحية الاقتصادية) تتعلق بامتيازات وإشباع رغبات قد تكون مكلفة أو مجانية تقدمها المؤسسات أو الدولة وأنها أنشطة اقتصادية لا تنتج مباشرة ممتلكات مجسدة ومنه الحديث عن مجتمع الخدمات" (1505, 1505) المعنى المتعربفات يمكن استنتاج كيف أن الإعلام يتمثل كخدمة عمومية من حيث المعاني المرتبطة به، فعند الحديث عن الإعلام بمفهوم المؤسسة فهو جهاز يقدم خدمات للمجتمع ويمكن إدراك معنى الخدمة كوظيفة مجردة بسهولة حيث أن هذه المؤسسات تقدم منتجا رمزيا في الأساس وليس ماديا وبما أنه قد لا نحتاج إلى تبرير احتمال وجود تأثير لوسائل الإعلام على الاقتصاد فإن كل العناصر تجتمع لتبرر أن الإعلام يمثل خدمة عمومية.

من هنا فإن تحليلنا الذي سيلي لن يناقش سؤال: هل تمثل وسائل الإعلام خدمة عمومية ضمن نظام إعلامي محدد أم لا؟ فالإجابة هي أن أصل الإعلام خدمة عمومية، ولكن التحليل سيرتبط بالفهم الذي قدمته الفلسفات الإعلامية للوظائف والأدوار التي تقوم بها وسائل الإعلام ما يؤثر على تمثلها كخدمة عمومية.

2- النظم الإعلامية وعلاقتها بالاتصال العمومي

حين نتحدث عن علاقة الأنظمة الإعلامية بالاتصال العمومي فإننا نأخذ بعين الاعتبار معنى الاتصال ونقصد بذلك "القيام بالمشاركة" (Maurin, M, 1992, 328)وأن "نكون في علاقة مع" (Maurin, M, 1992, 328) وحينما نتحدث عن الاتصال العمومي فإن المقصود هو العلاقة مع الجهور العام والمجتمع أيضا حيث يعرف بيار زبمور Pierre Zémor الاتصال العمومي بأنه: "الاتصال الرسمي الذي يميل إلى تبادل ومشاركة معلومات ذات منفعة عامة، بالإضافة إلى المحافظة على الرابط الاجتماعي، حيث تقع هذه المسؤولية على عاتق المؤسسات العمومية" (Bessières, D, 2009, 18) يبدو واضحا انطلاقا من الفقرة السابقة العلاقة التي تربط المعلومة بالنظام والمؤسسات، وأهمية المعلومة بالنسبة للنظام في مختلف أبعاده السياسية والاقتصادية والاجتماعية. غير أن البعد السياسي قد يشكل المجال الذي تبرز فيه هذه العلاقة بوضوح كونه مجالا يرتبط أساسا بالتحكم والشرعية ما يفسر الاهتمام بالفلسفات التي تبرر نمط الاتصال العمومي للنظام السياسي والذي يتحدد من خلال ما تقدمه وسائل الإعلام من رسائل ونقصد بذلك أن هذه الأخيرة تمثل عنصرا داخل النظام يؤثر فيه وبتأثر به. إن وسائل الإعلام تمثل أبرز وسائل الاتصال العمومي من حيث تحقيق انتشار الرسالة، غير أن فعل الإعلام informer يرتبط في ماهيته بنشاط الصقل والهيكلة (Maurin, M, 1992, 1505) (façonner et structurer) ما يحيل إلى السياسة التحريرية، الخط الافتتاحي والمعالجة الإعلامية عموما وهي عناصر تتعلق أيضا بايدولوجيا الأنظمة الإعلامية والفلسفات التي تؤطرها.

لقد حصر تعريف بيار زيمور Pierre Zémor السابق الاتصال العمومي في تقديم معلومات ذات منفعة عامة إنه تعبير آخر عن الخدمة العمومية وفي الوقت نفسه فإن هذا الطح يعزز ما تحدثنا عنه سابقا حول أن وسائل الإعلام تتمثل كخدمة عمومية بالنظر إلى العلاقة التي تربط الاتصال العمومي بوسائل الإعلام كمؤسسات، ويقول مارك فرانسوا بارنيي العلاقة التي تربط الاتصال العمومي بوسائل الإعلام كمؤسسات، ويقول مارك فرانسوا بارنيي معتولون دائما المهمة المدنية، يشكلون ويمثلون الرأي العام", Marc-François Bernier (Bernier, M.-F., & Romeyer, "الصحفيون يتولون دائما المهمة المدنية، يشكلون ويمثلون الرأي العام", الاتصال العمومي ووسائل الإعلام والفلسفات التي تشكل دعامة لها عبر الأنظمة المختلفة يجعل الحديث عن هذه الأخيرة غير مستقل بالضرورة عن التطرق إلى معان ترتبط أساسا بإدراك الدلالة التي ستمنح اللخدمة العمومية" وإن استخدمت جمل وعبارات أخرى كبديل عن العبارة السابقة في شكل: المنفعة التي تقدم للفرد والمجتمع.

2-1 العلاقة مع النظرية السلطوية:

تعتبر السلطوية أقدم النظريات (أو الفلسفات) الإعلامية إذ تعود في الأصل إلى عهد النظم الملكية في القرنين الخامس والسادس عشر بأوربا (عزي، ع. ا. 2010، 78) وتزامنت نشأتها كما يشير إلى ذلك الدكتور محمد سيد محمد في كتابه المسؤولية الإعلامية في الإسلام إلى ميلاد ما أسماه بـ"الإعلام الحديث" في النصف الثاني من القرن الخامس عشر عقب اختراع الطباعة في ألمانيا والتي كانت آنذاك تشكل مجتمعا تسلطيا شأنها شأن غيرها من بلدان العالم في ذلك العصر. (سيد محمد، م، 1986، 212)

وفلسفيا فان جذور هذا التوجه (النظرية السلطوية) تعود إلى زمن أفلاطون إذ اعتبر هذا الأخير أن الحقيقة ليست في متناول العامة، وأن الدولة تمثل أرقى ما توصل إليه الإنسان في تنظيمه العقلاني. (عزي، ع. ا. 2010، 78) وهو ما يعني ممارسة الوصاية من طرف الحاكم على المحكوم إذ يعتبر الأخير قاصرا وغير قادر على التعامل مع المعلومات والحقائق. فالمواطن ينبغي أن يخضع لما يمليه عليه الحكام الذين هم أدرى وأحق أدبيا وفلسفيا بتحقيق المصلحة العامة، ويكون دور وسائل الاتصال في هذه الفلسفة النخبوية مساندة السلطة والحفاظ على الاستقرار الاجتماعي. (عزي، ع. ا. 2010، 78) رغم ما سبق فإن أنصار هذه النظرية يؤمنون بالفروق بين الأفراد من حيث قدراتهم الجسمية أو العقلية ولكنهم يبنون على هذه الفروق حكما يتلخص في أن ذوي المعرفة من العلماء والحكماء وذوي التجربة أو الاطلاع هم وحدهم أصحاب الحق في السيطرة الحقيقة على غيرهم من أفراد المجتمع في ظل الحاكم ووفق مشيئته ورضاه. (سيد محمد، م، 1986، 213)

إن التعليق الذي يمكن أن نقدمه حول علاقة الخدمة العمومية بالنظام السلطوي يتعلق بزاوية النظر إلى مفهوم الصالح العام والحقيقة والفاعل، فمن البديهي أن هذا النموذج يربط الحقيقة والصالح العام برؤية تتعلق بطبقة محددة (الحاكم ومن يمثله) ورغم أننا نلمس وجود اعتراف ضمن هذه الفلسفة بالفروقات الفردية (لدى الرعية) إلا أن الملاحظ هو ربط الحقيقة بطبقة محددة وقد أثر على ذلك نظام الملكية الخاص بوسائل الإعلام والتي كانت مملوكة للحاكم، قبل أن تبدأ بالظهور تدريجيا مؤسسات إعلامية وصفت بالموالية. بشكل عام فإن الطبقة المالكة لوسائل الإعلام تكون ذات معرفة بما ينبغي أن يعرفه المواطن (نقل المعلومة إلى العمومية) والطريقة التي ينبغي بها أن يدرك هذه المعلومة (المعالجة الخبرية) ومن هنا تكون الخدمة العمومية عبر وسائل الإعلام هي توجيه الشعب لما ينفعه طبقا لنظرة الحاكم والطبقة التي تملك أهلية القيام بالاتصال العمومي.

إن الخدمة العمومية من المنظور السلطوي لا ترتبط بإشباع الرغبات الاجتماعية للفرد وتحقيق احتياجاته وإنما تتعلق بتحقيق رغبات الحاكم، وهنا تكمن المفارقة في إدراك معنى ما يمثل منفعة بالنسبة للفرد، فالامتياز الذي يناله هذا الأخير يتعلق بتحقيق تبعيته للحاكم وللنظام القائم الذي يمثل الحق والحقيقة، كما أن الخدمة العمومية التي تقدمها وسائل الإعلام وفق هذا المنظور تكمن في تحقيق الانسجام مع النظام السياسي والاقتصادي القائم وتبرير أفضليته من حيث أن وجوده هو خدمة للصالح العام. وفي هذا السياق تقوم وسائل الإعلام بنشر خطاب الحكمة (الأدباء والنبلاء) والقرارات التي يصدرها الحاكم والتي تمثل في مجملها تفكيرا أعلى تقوم به طبقة محددة لأجل الصالح العام.

2-2 العلاقة مع النظرية الليبرالية:

تأخذ هذه النظرية تسميتها من تسمية النظام الاقتصادي الحر (الليبرالي) وتؤطر الإعلام في الولايات المتحدة الأمريكية وفي أوروبا الغربية واليابان ومن يأخذ من الدول المتقدمة بالنظام الاقتصادي الحر. (سيد محمد، م، 1986، 214) وقد ظهرت هذه النظرية على أنقاض الفلسفة السلطوية وذلك ابتداء من القرن السابع عشر بأوروبا وساهم في تطوير هذه النظرية عدد من فلاسفة التنوير مثل ملتون، ولوك، وأرسكن، جافرسن، وميل. وتقوم هذه النظرية على أن الإنسان كائن عقلاني ذو حقوق طبيعية موروثة. ويكمن أحد هذه الحقوق في حق البحث عن الحقيقة وكبح كل ما يعيق تحقيق ذلك (من الملك أو الحكومة، الخ) وتضع هذه النظرية الثقة في الفرارات الفرد العادي وتدعو إلى تحقيق الحربات الفردية، وترى أن المجتمع يستطيع أن يصل إلى القرارات العقلانية البناءة إذا كان هناك مناخ واسع من حربة التعبير. (عزى، ع. ا. 2010، 79)

لقد تجاوزت النظرية الليبرالية حدود الامتياز الفكري السلطوي حيث ترى أن المنفعة العامة تتحدد من خلال دمقرطة الاتصال والإعلام وقد ساهم في بناء هذا المعنى التفكير الفلسفي لعصر التنوير الذي أصبح سلطة في بناء معيار جديد للنظر إلى الصالح العام حيث تعتبر هذه النظرية: " أن كل الأفكار والآراء يتعين أن تكون عامة للجميع، فلا مجال للسرية والمراقبة المسبقة والنزعة النخبوية. فالمجتمع يحتاج إلى كل المعلومات، والاستماع إلى الجميع يحدث التعلم، وتصحح الآراء ويتطور المجتمع. فلا أحد يمتلك الحقيقة لوحده وتكون الأغلبية أقرب إلى الحقيقة من أي جماعة احتكارية". (عزى، ع. ا. 2010، 79)

من هنا فإن الخدمة العمومية في أرقى معانها الليبرالية تتعلق بأن تكون وسائل الإعلام دعامة لنشر الاختلاف والتنوع والتوافق عبر المستويات السياسية والثقافية والاجتماعية بما يساهم في بناء معنى اجتماعي "للصالح العام" يُمَثِلُ الجميع كبديل عن تسويق الرأي النخبوي للسلطة. إن الخدمة العمومية مفهوم يشترك أفراد المجتمع بمختلف مستوياتهم في بناء معناه من

خلال الاهتمام بمناقشة مسائل الحياة اليومية والقضايا المشتركة عن طريق وسائل الإعلام التي تقوم بدور الوساطة (كخدمة عمومية) بين الحاكم والمحكوم بحيث تكون سلطة العقل المعيار الأساس في بناء مشروع المجتمع كما تحدث عن ذلك الفيلسوف الألماني يورغن هابرماس Habermas.

ولكن ماذا عن العلاقة مع البعد السياسي؟ وهل تتحقق الوساطة كما ذكرناها بهذه البساطة؟

إن البعد السياسي يمثل مجالا يبحث عن التحكم والشرعية وبالتالي فإن للاختلافات السياسية والاتصال السياسي خصوصياتهما ولذلك يفرق برنارد مياج Bernard Miège بين الاتصال السياسي والاتصال العمومي، ويقول في هذا الصدد إن "الاتصال العمومي متعدد، حتى وإن كانت التأثيرات التي يبحث عنها تتكامل أكثر من كونها تتعارض أو تتنافس" (17, 2009, 77, 2009) من هنا فإن تحقيق المنفعة العامة يكون من خلال التكامل والتوافق الذي يسعى الاتصال العمومي لتحقيقه بين مختلف الآراء ويظهر هنا الفرق في المعنى بين الصراع والتنافس الذي يبحث عن تحقيق المشروعية والأحقية ضمن الاتصال السياسي، وبين الاتصال العمومي الذي ينشد المنفعة العامة حتى من خلال الاستفادة من التنافس السياسي وإدراجه ضمن فكرة التكامل وهو ما يجعل الاتصال العمومي في مرتبة أعلى من الاتصال السياسي.

إن ترتيب أولوية الاتصال العمومي على الاتصال السياسي تبدو واضحة، كما أن برنارد مياج Bernard Miège يفصل بين المفهومين رغم أنه يتعرف بأن هناك تداخلا لا يمكن تفاديه بينهما حينما يتعلق الأمر بالبحث عن توافق مع سياسة تقودها الدولة من خلال حملة اتصالية (Bessières, D, 2009, 17)، وإذا أخدنا هذه النقطة بعين الاعتبار فإن التحليل يقودنا لاعتبار التداخل والتنافس السياسي كعناصر ضمن التكامل الذي يسعى إليه الاتصال العمومي، أي أن التكامل يتحقق من خلال النقاش المستمر ضمن مشروع بناء المجتمع وتطويره لهدف تحقيق المنفعة العامة وهنا فإن وسائل الإعلام تكون مسؤولة عن تقديم خدمة عمومية تتعلق بعرض الرأي المخالف والناقد والذي يُقيّمُ بشكل مستمر الاتصال العمومي الرسمي.

إن التحليل السابق يتوافق مع نموذج صحافة الرأي الذي تحدث عنه برنارد مياج Bernard Miège ومساهمته -على غرار النماذج الأخرى في تصنيفه- في " تكوين الفضاء العمومي (...) في المجتمعات الليبرالية الديموقراطية" (بن غربية، ف، 2009، 71)

2-2-1 صحافة الرأي كفضاء عمومي للنقاش: (اختارت الدكتورة فلة بن غربية هذا العنوان في أطروحتها للدكتوراه حول" سيرورة المنظومة الاتصالية والفضاء العمومي..." لتبرز مساهمة وسائل الإعلام في الاتصال العمومي)

نشأت صحافة الرأي ضمن المجتمع الذي كانت تسيطر عليه الطبقة البرجوازية والتي اعتبرها هابرماس العنصر الأهم الذي "أدى إلى تطور المجتمع الأوروبي إلى مجتمع رأسمالي كونها المالكة لوسائل الإنتاج المادية والمعنوبة (...) وهي بذلك المحددة لحركية ونظامية وفاعلية هذا المجتمع" (بن غربية، ف، 2009، 75-76) وفي خضم المطالبات والنقاشات والصراعات برز دور الصحافة المكتوبة في تكوين وبلورة الرأي العام. بدأ العمل الصحفي من خلال نشر المعلومة في شكل مقالات وتقارير تحليلية ونقدية وإرشادية وتعليمية ابتداء من منتصف القرن 18 كما توجهت الصحافة المكتوبة إلى المقال المعمق darticle de fond حيث تمت الاستعانة بالأساتذة لتحليل الأوضاع والظواهر المختلفة ما أدى إلى نضج المواقف والآراء والاتجاهات لدى أفراد المجتمع. (بن غربية، ف، 2009، 78)

ومن هنا فإن الصحافة كانت تقوم بـ: (بن غربية، ف، 2009، 79-80)

- مراقبة ما تقوم به الدولة من انجازات وما تتخذه من قرارات
- نقل مشاكل أفراد المجتمع للطبقة الحاكمة وايجاد حلول ترضى الطرفين
 - المناقشة الموضوعية والعقلانية لما تتخذه الدولة من إجراءات
- الاتصال من أجل بناء معنى مؤسساتي في المجتمع وتحقيق أهداف مشتركة تخدم الصالح العام
- ترسيخ قواعد وقيم أخلاقية تنظيمية وقانونية في الممارسة الاتصالية السياسية بين
 الحاكم والمحكوم
- سيادة العدل والقانون من جهة وسيادة الأفراد والجماعات من جهة أخرى عن طريق تحقيق مجموعة من الحقوق الأساسية بالتعبير الحر والنقاش حول أمور الحياة العامة إن هذه الأدوار التي كانت تؤديها الصحافة تهدف كلها إلى خدمة الصالح العام ضمن آلية "التكامل" الذي تحدثنا عنه سابقا وهي تشكل أيضا خدمات عمومية تقدم للفرد -لعل أبرزها ترقية الوعي- بما يجعله فاعلا في مشروع بناء المجتمع.

بعد هذه المرحلة حلت الصحافة التجارية محل صحافة الرأي لتتغير النظرة نحو مفهوم المنفعة العامة والخدمة العمومية ضمن المجتمع الجماهيري مع بداية القرن 19.

2-2-2 نموذج الصحافة التجارية في المجتمع الجماهيري وتردي الاتصال العمومي:

إن التفاعل الذي كانت تضبطه العقلانية والموضوعية المتمثلة كفاعل في الطبقة البرجوازية سرعان ما تغير إلى نمط آخر مبني على علاقات لا تعاقدية واستهلاكية في المجتمع الجماهيري، حيث أن التحدي الاقتصادي المتعلق بإيصال السلع إلى كل الجمهور وتوسع امتلاك وسائل الإعلام إلى الطبقة الشغيلة التي أصبحت تتفاعل مع محتوياتها أيضا بسبب انتشار التعليم انعكس على المحتوى الصحفي فظهرت ما يمسى بالصحافة التجارية، وفي هذا الصدد يقول هابرماس Habermas الفضاء العمومي الذي عرف ازدهارا في القرن 18 بين الأوساط البرجوازية في أوربا خاصة في انجلترا، فرنسا وألمانيا بدأ يعرف تراجعا ابتداء من القرن 19 أين تحول الجمهور من جمهور يناقش الثقافة إلى جمهور يستهلك الثقافة" (بن غربية، ف، 2009، 89) حيث أن "الجماهير" هنا تمثل فضاء عموميا استهلاكيا للثقافة الجماهيرية التي ينتجها المجتمع الجماهيري

من هنا نلمس ذلك التحول الاجتماعي الذي انعكس على المعاني المرتبطة بالخدمة العمومية من اعتبار أن وسائل الإعلام تحرص على تقديم المنفعة العامة في مجال تنوير الرأي العام وترقيته لمناقشة المسائل العمومية ذات الاهتمام المشترك وتحويل الجمهور إلى فاعل سياسي واجتماعي، إلى الانتقال إلى معنى آخر يتعلق بالخدمة العمومية الاقتصادية المقدمة للمؤسسات التجارية وللجمهور الذي أصبح مهتما بالترفيه ضمن المجتمع الجماهيري، ومن منظور نقدي فإنه يمكن الحديث عن انهيار الاهتمام بالصالح العام من قبل الفرد والتوجه نحو المنفعة الخاصة وتوجيه الاتصال إلى تحقيق أهداف تتعلق أساسا بالترويج للوعي المزيف من خلال تسويق الثقافة القائمة على الاستهلاك والترفيه والتي تدعمها المؤسسات التجارية. إننا ننتقد هنا المنظور الليبرالي الذي يرى في المنفعة العامة محصلة للمنفعة الخاصة لكل فرد، وكذلك المنظور الذي يدرج المنفعة العامة كمعنى يرتبط برأي الأغلبية وما يمثله في المجتمع الجماهيري ونقصد بذلك الثقافة السائدة التي تحقق التوافق، هذا إلى جانب نقد الاحتكار الذي يتعارض أساسا مع المبادئ الليبرالية والذي تمخض عنه ضمن المجتمع الجماهيري احتكار الرأي من قبل مالكي وسائل الإعلام بهدف تحقيق الأغراض التجارية وتسويق الوعي المزيف.

إن العناصر السابقة كلها ساهمت في إفراغ مفهوم الصالح العام والخدمة العمومية وحتى المنفعة العمومية من محتواها إذ أصبح الفرد المستهلك مهتما بما يحققه لنفسه في سياق مواكبته للتطور والرفاهية (ممثلة في الثقافة السائدة) مستسلما لاستغلال المؤسسات التجارية والدعائية، في حين أن التوجه نحو الصالح العام والمنفعة العامة يتعلق بجانب اجتماعي ومسؤول

يعتمد على مسآئلة الأفراد والمؤسسات والنقاش حول أدوار العناصر المكونة للنسق الاجتماعي في تحقيق المنفعة للجميع بحيث تمثل وسائل الإعلام في ذلك إحدى أبرز آليات الخدمة العمومية.

3-2العلاقة مع المسؤولية الاجتماعية:

ظهرت هذه النظرية بعد الحرب العالمية الثانية وارتبط اسمها بتقرير لجنة هاتشنز سنة 1947 وتعتبر وليدة الليبرالية وتسعى لتجاوز مساوئها من خلال ربط الانشغال الإعلامي بمصلحة المجتمع أكثر من الاهتمام بحرية الصحافة، وتمثل مستوى آخر ناجم عن تطور مستوى التفكير الفلسفي الذي يكرس الجانب الأخلاقي (عزي، ع. ا. 2010، 80)، وهي باختصار تجعل الإعلام مسؤولا أمام المجتمع من خلال محتواه وخطابه.

لقد مثلت هذه النظرية (استجابة أخلاقية) بعد أن أدى تطور المجتمع الغربي في بنياته الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والتقنية إلى بروز قوى وظواهر أثرت سلبا على حرية التعبير والصحافة التي حادت عن بعض أسس النظرية الليبرالية في مجال "الموضوعية" والنقاش المفتوح وحضور أطياف المجتمع في المشهد الإعلامي وتمثل ذلك بالأساس في تمركز وسائل الإعلام في أيادي شركات احتكارية كبرى خاصة منذ فترة الحرب العالمية الثانية وترتب على هذا الاحتكار انحصار التنوع الإعلامي والتمثيل الاجتماعي في تلك الوسائل. (عزي، ع. ا. 2014، 55-56) ليأتي تقرير لجنة هاتشنز الذي حمل عنوان "صحافة حرة ومسؤولة" ويؤكد بأن "الحماية ضد الحكومة ليست ضمانا كافيا في تمكين الفرد من التعبير عن رأيه" (عزي، ع. ا. 2014، ص56).

إذا فالبعد الاحتكاري جعل الباحثين يهتمون بالجوانب السلبية التي أفرزتها اللبرالية وتمثلها الاقتصادي (الرأسمالية) ضمن التطور النظري من السلطوية (الحذر من السلطة والحكومة) إلى لبرالية تعزز دور الفرد واستقلاليته وأحقيته في امتلاك وسائل الإعلام حيث ظهرت إلى الوجود أثار سلبية تمثلت في تمركز الرأي والخبر لدى مؤسسات إعلامية يمتلكها أشخاص جعلوا منها أداة لخدمة مصالحهم أولا بدلا من الاهتمام بالمنفعة العامة، وهنا فإن الحكومة لا تمثل الخطر المحتمل الوحيد على حرية التعبير وموضوعية الاتصال العمومي وإنما يمكن للفرد أيضا حينما يمتلك الوسيلة الإعلامية أن يكون مقيدا لهذه الحرية ويؤثر على موضوعية الاتصال. إن النقطة السابقة تطرح إشكالية العلاقة بين المجتمع والسلطة الحاكمة ووسائل الإعلام في ظل نظام قائم على الحرية، بحيث تبرز المسؤولية كعنصر مُعَدِلُ يمكن أن يحقق التوازن في ثنائية الحرية والمسؤولية لأجل الصالح العام، ومنه فإن الوسيلة الإعلامية لا ينبغي أن تخرج عن نطاق الخدمة العمومية، وهي تخضع دائما وفق هذا المنظور لاختبار مدى توافق المحتويات الصحفية والإعلامية مع الصالح العام. ورغم التفكير الأخلاقي المرتبط بهذه النظرية التي تحاول أن توازن بين السلطة الإدارية والسلطة الاجرائية وحرية التعبير فلا يزال الانشغال بتطوير الآليات الإجرائية السلطة الإدارية والسلطة الاجتماعية وحرية التعبير فلا يزال الانشغال بتطوير الآليات الإجرائية

قائما لمحاولة ضمان تحقيق هذا الهدف لدى مؤسسات الإعلام والعناصر المجتمعية الأخرى وهو ما نلمسه في عناوين بحثية ومراجع تتحدث عن "الوسائل الضرورية لضمان المسؤولية الاجتماعية (Moyens d'assurer la responsabilité sociale)

3- هيئة الإذاعة البريطانية BBC بين الخدمة العمومية واكراهات النظام:

يقول الأستاذ روني ديكاسون *Renée Dickason (أستاذ متخصص في التاريخ الثقافي ووسائل الإعلام البريطانية) أن الBBC كانت تفخر ومنذ نشأتها بكونها "مرجعية عالمية", BBC وبأنها تتحكم في أولوياتها الثلاث الرئيسية المتعلقة بالخدمة العمومية السمعية البصرية وهي: الإعلام، التعليم، والترفيه (Dickason, R, 2003, 72) ويبدو من السهل أن نربط بين هذه المعاني وبعض الترسبات الرمزية لنظريات الصحافة سالفة الذكر، حيث يظهر الإعلام كفعل مستقل يعكس منظورا سلطويا من خلال تقديم محتوى أعلى للمواطن، في حين يرتبط معنى التعليم أو التربية فلسؤولية الاجتماعية والبحث عن المنفعة من وراء الرسالة والتساؤل حول تأثيراتها والاهتمام بالمعالجة الإعلامية المناسبة اجتماعيا، أما الترفيه فيتعلق مباشرة بالبعد التجاري والاستهلاكي للمجتمع الجماهيري وافرازات الليبرالية المطلقة.

وتتمثل هيئة الإذاعة البريطانية BBC كمرجعية عند الحديث عن الخدمة العمومية اعتبارا لالتزامها، حيث يقول روني ديكاسون Renée Dickason "إن الإجراءات الدعائية كالتحريف والمبالغة عند سرد الوقائع، حذف التفاصيل، إخفاء المعلومة، أو نشر معلومات كاذبة لا يبدو متوافقا مع محتوى العديد من التحذيرات التحريرية للـ BBC (Dickason, R, 2003, 74) معنى ذلك أن هيئة الإذاعة البريطانية BBC قد استفادت من الفلسفات الإعلامية في بناء نموذج خاص بها يميزها كخدمة عمومية أدرجت في أولوياتها الثلاث معيار المسؤولية وذلك من خلال ميثاقها التحريري والأخلاق.

من جانب آخر فإن محافظة الـ BBC على مسافة مع الدولة رغم اعتمادها المالي على دَيْنٍ تحدد الحكومة المبلغ الأساسي منه يمثل بشكل عام تحديا، وهو إحدى نقاط قوة الـ BBCالتي ترمز منذ مدة في أوربا وفي الإمبراطورية البريطانية القديمة وفي الولايات المتحدة إلى إذاعة وتلفزة خدمة عمومية ناجحة. (Palmer, M, 2015) إن سمعة الـ BBCكمثال بارز عن الخدمة العمومية يرتبط أيضا بنموذجها الإداري والاقتصادي إذ يشارك فيه أطراف ثلاثة: الدولة وممثلو القطاع التجاري

^{*} M.A.R.S : Moyens d'assurer la responsabilité sociale

وممثلو الجمهور ويشارك المستمعون والمشاهدون في دفع تكاليف الاشتراك التي تنعكس في شكل برامج نوعية (عزى، ع. ا. 2011، 25)

مع ذلك فإن "هيئة الإذاعة البريطانية لم تكن منيعة تماما فقد حدث وأن استمعت إلى منطق الأقوى" (Dickason, R, 2003, 74) وأبرز مثال على ذلك يتعلق بمعالجها الإعلامية لحرب الخليج وهنا (Dickason, R, 2003, 74) يبقترح الأستاذ روني ديكاسون Renée Dickason عنوانا واضحا "حرب الخليج: الـ DBBيتم التلاعب بها" (Dickason, R, 2003, 76) وقال ديكاسون Dickason في هذا الصدد" إن هذه الحرب التي وصفت بالحرب المتلفزة أو بأول حرب إعلامية شكلت مركزا لإعلام (médiatisation) اعتبر مبالغا فيه (...) والأخبار التي كانت تصل مباشرة من بغداد والتي كانت تكشف عنها الـ CNN كانت تبث بشكل متواصل على حساب أي تحليل أو اهتمام بوضعها في السياق وقد لاحظ ستيوارت آلان Stuart Allan أن هذه الحرب المعقمة استهلكت كترفيه حتى أن فليب تايلور Philip Taylor كان يتحدث عن إعلام ترفيه ولكن استملك حاذق وتماشيا مع الظروف. كما أن العبارة التي نحتها فيليب تايلور Philip Taylor) (infotainment) Philip Taylor فيليب تايلور المتابون يريدون فعلا معرفة الاستقصائي إلى درجة طرح التساؤل حول معرفة ما إذا كان المشاهدون البريطانيون يريدون فعلا معرفة الحقيقة أم أنهم يفضلون تلك النظرة المحرفة للوقائع التي تقدمها الدعاية ؟ وهنا فإن دور الـ DBBكان المشتركة لجمهور يساند الحكومة الحوفة مع الأفكار المشتركة لجمهور يساند الحكومة محصورا (حسب ديكاسون Dickason, R, 2003, 77))

إن مثل هذه الظروف وبعض الأحكام التي قد طالت الـ BBCكانتقادها في فترة الثمانينيات بحجة أنها أصبحت تقدم محتويات تتوجه أساسا للطبقات المتوسطة استجابة لإكراهات اقتصادية وتجارية (Palmer, M, 2015) لا ينفي التاريخ العريق لهذه الهيئة في مجال تقديم الخدمة العمومية، وكونها تتمثل كمرجعية في هذا المجال، ولكن التحليل السابق يؤكد التداخل الموجود بين النظام الإعلامي القائم وبين الخدمة العمومية وهذا حتى على مستوى النماذج التي قد تمثل مرجعية في مجال الديموقراطية وحرية التعبير (BBC وبريطانيا)

خاتمة:

كخلاصة لما تقدم فإن الملاحظ هو أن المعاني الاجتماعية لمفهوم الخدمة العمومية والتطبيقات المرتبطة بها تخضع لنمط التفاعل ضمن النظم الإعلامية المختلفة والتي ارتبط تأسيسها بالفلسفات التي شكلت المعايير الأساسية الضابطة لنمط التفاعل. ومن خلال تحليل علاقة الخدمة العمومية بالنظم يمكن تلخيص تطور هذه النظرة المعيارية حيث كانت في البداية قائمة على البعد الفكري في مرحلة السلطوية واللبرالية إذ دار النقاش حول من يملك الحقيقة؟ ومن يمثلها؟ وهل هي واحدة أم متعددة؟ وهي جوانب سمحت بظهور اختلاف في المعنى والمفهوم متعلق بمن يمثل الصالح العام وكيف؟ وهي الأفكار التي انعكست على الدور الذي قامت به وسائل الإعلام وتحولها من خدمة الحاكم إلى خدمة المواطن ثم إلى

خدمة المستهلك، في حين أن مرحلة الانتقال من الليبرالية إلى المسؤولية الاجتماعية طبعها البعد الأخلاقي إذا لم تعد الأسئلة سالفة الذكر تطرح بالقدر الذي يدور النقاش حول الآليات التي يمكن من خلالها أن تكرس المسؤولية الأخلاقية على مستوى عناصر النسق الاجتماعي وبشكل خاص وسائل الإعلام، في محاولة لتكريسها كخدمة عمومية فعلية كما يبرزه مثال الBBC وإن لم يكن صامدا في كل الظروف. قائمة المراجع:

أولا: باللغة العربية

- بن غربية، ف. (2009). سيرورة المنظومة الاتصالية والفضاء العمومي: دراسة مقارباتية لآليات التشكيل في المجتمعين الغربي والعربي الإسلامي. جامعة الجزائر، قسم الإعلام والاتصال. كلية العلوم السياسية والإعلام.
 - سيد محمد، م. (1986). المسؤولية الإعلامية في الإسلام (الإصدار 2). الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب.
 - عزى، ع. ا. (2010). علم الاجتماع الإعلامي (الإصدار 1). ، تونس: الدار المتوسطية للنشر.
 - عزي، ع. ا. (2011). المصطلحات الحديثة في الإعلام والاتصال (الإصدار 1). تونس: الدار المتوسطية للنش.
- عزي، ع. ا. (2014). قوانين الإعلام في ضوء الإعلام الاجتماعي: قراءة معرفية في النظام الأخلاقي (الإصدار
 1). تونس: الدار المتوسطية للنشر.

ثانيا: باللغة الأحنبية

- Bernier, M.-F., & Romeyer, H. (2006, January 9). France 2 et Radio-Canada: deux conceptions de la médiation [PDF document] Retrieved December 26, 2014, from http://lesenjeux.u-grenoble3.fr/2005/Romeyer-Bernier/be-ro.pdf
- Bessières, D. (2009). La définition de la communication publique: des enjeux disciplinaires aux changements de paradigmes organisationnels. *Communication et Organisation*, (35), 14–28.
- Dickason, R. (2003). La BBC, imperméable à la propagande ? de la guerre des Malouines aux guerres du Moyen-Orient. Vingtième Siècle. Revue d'histoire, 4(80), 71–81.
- Maurin, M. (1992). Hachette le dictionnaire du français. Algérie: édition algérienne-ENAG-.
- Palmer, M. (2015, September 21). La BBC: un modèle de service audiovisuel public en danger. Retrieved September 22, 2018, from https://www.inaglobal.fr/television/article/la-bbc-un-modele-de-service-audiovisuel-public-en-danger-8498?tq=1